ولا يجوز انا قائم وانت قائم لان الضمير
فيها مخالف للمبتدا لفظا فان
مطابقة للمبتدا لازم ثم ترى

وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل ع السكاكي وان لم يصرح بان السبب للتخصيص سواه لكن
لزم ذلك من كلامه حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء
ثم لانه امتناع ان يراد المهر شر لا خير كيف وقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي
امر من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال اي السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوى
لتضمنه اي لتضمن قائم الضمير مثل قام فيحصل للحكم تقو وشبهه اي شبه السكاكي مثل قائم
المتضمن للضمير بالخالي عنه اي عن الضمير من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة
نحو انا قائم وانت قائم وهو قائم كما لا يتغير الخالي عن الضمير نحو انا رجل وانت رجل وهو رجل الا باعتبار
قال ويقرب ولم يقل نظيره وفي بعض النسخ وشبهه بلفظ الاسم مجرورا عطفا على تضمنه يعني
ان قوله يقرب قول يشعر بان فيه شيا من التقوى وليس مثل التقوى في زيد قام فالاول
لتضمن الضمير والثاني تشبيه بالخالي عن الضمير ولهذا اي ولتشبيهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه
اي مثل قائم مع الضمير وكذا مع فاعله الظاهر ايضا جملة ولا عومل قائم مع الضمير معاملتها اي
معاملة الجملة في البناء مثل رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم ومما يرى تقديمه اي ومن
المسند اليه الذي يرى تقديمه على المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية
الكناية في نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة
تعريض بغير المخاطب بان يراد بالمثل والغير انسان آخر مماثل للمخاطب وغير مماثل بل
المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية لانه اذا نفي عمن كان على صفته من غير قصد الى مماثل
لزم نفيه عنه واثبات الجود له بنفيه عن غيره مع اقتضائه محلا يقوم به وانما يرى التقدم

في مثل هذه الصورة كاللازم لكونه اي التقديم اعون للمراد بهما اي بهذين التركيبين لان الغرض منهما اثبات
الحكم بطريق الكناية التي هي ابلغ والتقديم لافادته التقوي اعون على ذلك وليس معنى قوله كاللازم انه قد
يتقدم بل المراد انه كان مقتضى القياس ان يجوز التاخير لكن لم يرد الاستعمال الا على التقديم نص عليه
في دلائل الاعجاز قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي لانه اي التقديم
دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من
افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم
يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك لئلا يكون التقديم
مفيدا للعموم دون التاخير لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل
على التاسيس وهو ان يكون لافادة معنى جديد مع ان التاسيس راجح لان الافادة خير من
الاعادة وبيان لزوم ترجيح التاكيد على التاسيس اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم
موجبة مهملة اما الايجاب فلانه حكم فيها بثبوت عدم القيام لانسان لا بنفي القيام عنه لان حرف
السلب في جزء من المحمول واما الاهمال فلانه لم يذكر فيها ما يدل على كمية افراد الموضوع مع ان الحكم على ما
صدق عليه الانسان واذا كان انسان لم يقم موجبة مهملة يجب ان يكون معناه نفي القيام عن جملة
الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع
نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمتان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق
عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض
صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فهي في قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفي الحكم

وكما صدق نفي القيام
عن البعض

Copyright © King Saud University